

وضعية الاقتصاد الجزائري 2017 - السيناريوهات المحتملة قراءة معمقة في تقرير صندوق النقد الدولي رقم 127/16

د. قاسمي شاكور

أستاذ محاضر - أ -

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف- الجزائر

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الوضعية المتأزمة للاقتصاد الجزائري على ضوء قراءة معمقة لما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي ذي الرقم: 127/16 الصادر في شهر ماي 2016، و الذي خصص لتحليل و تشخيص وضعية الاقتصاد الوطني، حيث خلصنا إلى نقاط ثلاثة مفادها ما يلي:

* يعاني الاقتصاد الجزائري في الفترة الحالية اختلالات هيكلية نجم عنها عدم استقرار في التوازنات الكبرى.

* مناخ الأعمال و وضعية السوق المالي و سوق العمل الحالية إضافة إلى صعوبة الحصول على السيولة كلها عوامل أساسية حالت دون تحقيق اقتصاد مهيكّل في الجزائر.

* الخروج من الوضعية الاقتصادية الحالية يتطلب تدخلا سريعا، دقيقا و جريئا من خلال جملة من الإجراءات المستعجلة.

الكلمات الدالة: اقتصاد، عجز، ميزاني، الجزائر، إصلاحات، سوق، مالي.

Résumé :

Ce papier de recherche à vocation de mettre en lumière la situation critique que connaît l'économie algérienne, et cela à travers une lecture approfondie du contenu du rapport émis par le FMI sous le numéro 16/127 du mois de MAI 2016, dans lequel l'économie algérienne a été mise en examen et analysée scrupuleusement, ce qui a permis l'essor de trois conclusions principales: L'économie algérienne souffre d'un déséquilibre structurel qui a entraîné une instabilité au niveau des indicateurs macroéconomiques. Le sous-développement du climat d'affaire, du marché financier du marché du travail ainsi que la difficulté d'accès à liquidité sont des contraintes principales devant l'émergence d'une économie nationale forte et structurée. Il y a une nécessité accrue à l'heure actuelle pour lancer une vague de réforme économiques, afin de redresser les dépenses publiques et de permettre une restructuration économique générant des recettes durables.

Mots clés : Economie, déficit, budget, Algérie, Réforme, Marché, financier

تشهد الجزائر اليوم ظروفًا اقتصادية صعبة ناجمة عن تراجع كبير لمواردها المالية من جهة و تفاقم غير مسبوق لنفقاتها، حيث أدى ذلك إلى ظهور عجز ميزاني، أمل السياسيون و الاقتصاديون داخل البلاد، أن يكون عابرا إلا أن هذا العجز بدأ يتخذ أبعادا هيكلية خاصة في ظل ثبات موارد الدولة من جهة و ارتباطها بمصدر وحيد هو مبيعات البترول، و مقاومة النفقات العامة لكل محاولات الضغط من جهة ثانية.

أدى العجز الميزاني العام إلى استنفاد موارد الدولة انطلاقا من موجودات صندوق ضبط الإيرادات التي انقضت في شهر فيفري من سنة 2017 و صولا إلى إحداث تراجع كبير في احتياطات الصرف، و التي قاربت نسبة تراجعها الـ 50%، و بين مقلل من شأن خطورة الوضع المالي و الاقتصادي للجزائر و بين مهول و متشائم تعالت أصوات مختلفة لتبيان الوضعية الحقيقية بحثا عن سياسة اقتصادية واضحة المعالم تمكن من تدارك العجز الميزاني و ترفع من درجة تنوع مداخيل الدولة بشكل مستدام. ونظرا لأهمية الموضوع و خطورة الوضع فإننا لم نرض بتقديم تحليل عابر و سطحي للإشكاليات المطروحة على المستوى الوطني فيما يتعلق بالوضعية الاقتصادية و المالية، بل توجهنا إلى معالجة تقرير هيئة عالمية ألا و هي صندوق النقد الدولي (FMI) حول الوضع محاولين توضيح الاختلالات و ما يلزم اتخاذه من إجراءات و تدابير لتجاوز المأزق الحالي. و انطلاقا مما سبق، ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

- ما هي الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، و ما هي سيناريوهات تطورها إيجابا أو سلبا ؟

فرضيات البحث:

للإحاطة بالإشكالية السابقة ارتأينا تقديم جملة من الفرضيات:

- الفرضية الأولى: يعاني الاقتصاد الجزائري في الفترة الحالية اختلالات هيكلية نجم عنها عدم استقرار في التوازنات الكبرى.
- الفرضية الثانية: مناخ الأعمال و وضعية السوق المالي و سوق العمل الحالية إضافة إلى صعوبة الحصول على السيولة كلها عوامل أساسية حالت دون تحقيق اقتصاد مهيكّل في الجزائر.
- بالنسبة للفرضية الثالثة: الخروج من الوضعية الاقتصادية الحالية يتطلب تدخلا سريعا، دقيقا و جريئا من خلال جملة من الإجراءات.

أهمية الموضوع:

يعتبر هذا الموضوع بالغ الأهمية بالنظر لما يشكّله العجز الميزاني سواء أكان عابرا أو هيكليا من تحديد لاستقرار الدولة و المجتمع، إذ أن تناقص موارد الدولة يجعلها غير قادرة على مواجهة متطلبات مواطنيها و يرهّن إمكانية وفائها بالتزاماتها الأساسية التي تتطلب مستويا معينة من الإنفاق، و هذا ما يقود إلى وضعية مخيفة تعتبر أقصى حدود ما يمكن أن تتطور إليه وضعية العجز الميزاني ألا و هي وضعية "إفلاس الدولة" و انعدام الثقة بين المواطنين تجاه الدولة و مؤسساتها، و هو ما ينبأ بكارثة عظمى، و من هنا تتأكد الأهمية القصوى لهذا الموضوع و الذي يصادف وضعية الاقتصاد الوطني.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني من خلال تقديم قراءة معمقة في محتوى تقرير صندوق النقد الدولي رقم 127/16، و الذي خصص بالكلية لدراسة الوضعية الاقتصادية الوطنية و تحليل مختلف البدائل

المقترحة لتجاوز الأزمة الحالية و الوصول إلى بنية اقتصادية مهيكلّة قادرة على در موارد كافية لتغطية نفقات الدولة التي بلغت مستويات قياسية منذ الاستقلال.

الدراسات السابقة:

إن تقديم قراءة متأنية واقعية و دقيقة لتقرير هيئة دولية يعتبر تحديا كبيرا بالنظر لما يتطلبه الأمر من إحاطة بالمعلومات و بالجوانب النظرية و التطبيقية للعلوم الاقتصادية، و عليه فإن هذا البحث يعتبر مساهمة فعلية في تبسيط عملية تشريح وضعية الأزمة الاقتصادية في الجزائر و توجيه السياسيين نحو ما ينبغي أن يتخذ من إجراءات لتجاوز الوضع الحالي.

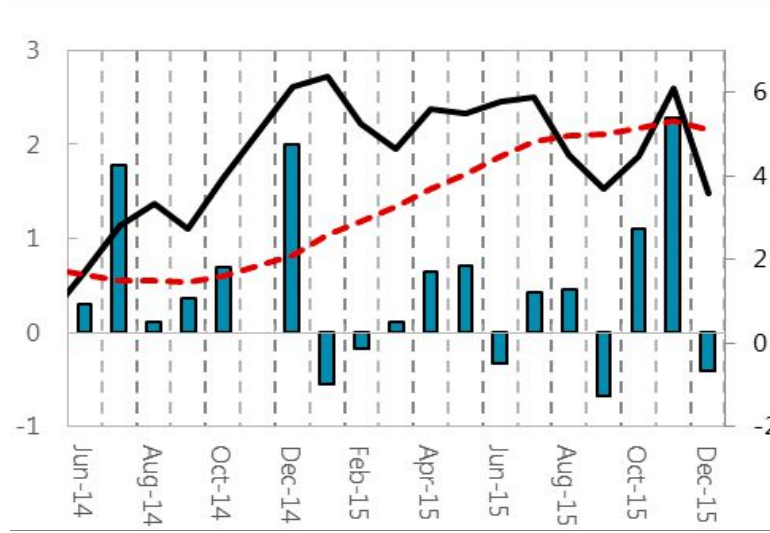
1- الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري بين الثبات و التراجع:

تعرف الجزائر اليوم و أكثر من أي وقت مضى وضعية جد حساسة على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، فبين تراجع أسعار البترول للسنة الثالثة على التوالي و بين تزايد مطالب الجبهة الاجتماعية تترنح الحكومة متسائلة عن كيفية تمويل ميزانية الدولة خاصة و أن معلومات مؤكدة تفيد بأن صندوق ضبط الإيرادات المعول عليه في سنوات ماضية في تمويل العجز الميزاني قد نفذت موجوداته منذ شهر فيفري 2017، كما أن احتياطات الصرف تراجعت من 195 مليار دولار في 2013 إلى ما يقارب 114 مليار دولار في 2017، و هي أرقام مخيفة تعكس تندهورا في الوضعية العامة من حيث التحكم في الوتيرة التنموية المرتبطة أساسا بجملة المداخل من مبيعات المحروقات. في هذا العنصر سنحاول التعرّيج على جملة من المحاور الأساسية التي من شأنها أن تبين لنا مدى استقرار الوضع المالي و الاقتصادي الوطني.

1-1- التضخم و مستويات الأسعار:

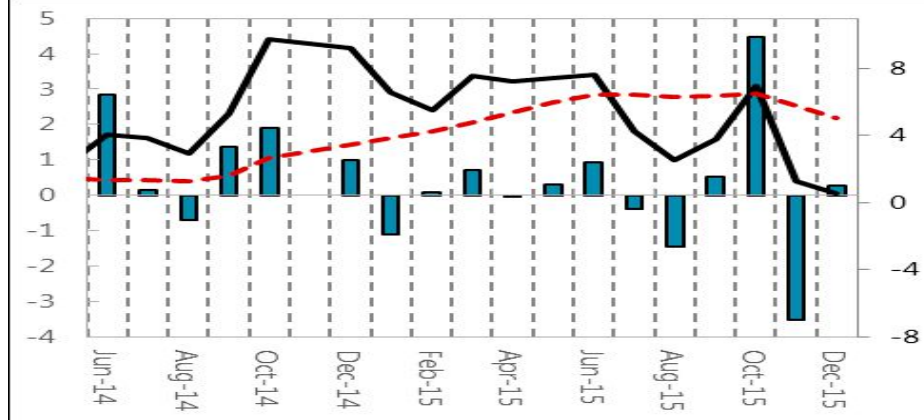
بلغ التضخم مستوى الـ 4,8 % في نهاية سنة 2015 حيث ما فتئ هذا الأخير يتزايد بفعل تزايد أسعار المنتجات الغذائية، حيث أصبح معدل التضخم يتسم بالتذبذب و هو ما يعكس ضعفا في القدرة على التحكم فيه، و يرجع ذلك أساسا حسب تقرير صندوق النقد الدولي إلى شيئين إثنين أولهما يتمثل في ارتباط أسعار المنتجات الغذائية ارتباطا كبيرا بالأسعار الخاصة بالمنتجات المستوردة إذ أن أغلب المنتجات هي منتجات متأتية من أسواق خارجية و هو ما يطلق عليه "بالتضخم المستورد"، الأمر الثاني يتعلق بعملية تخفيض قيمة الدينار و التي أدت إلى اختلال ميزان العرض و الطلب، حيث أن جملة المنتجات المنتجة محليا أصبحت أغلى نظرا لضرورة الزيادة في الأسعار من طرف المنتجين بغية تغطية التكاليف و ضمان حد أدنى من المردودية، أما تأثير هذه التخفيضات المتتالية في قيمة العملة على الطلب العام فقد أدى ذلك إلى تذبذبه مما انجر عنه ضبابية في القرارات الاستثمارية من جهة و اختلال في عمليات التوريد و العرض.

شكل رقم: 1- تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة - جوان 2014/ديسمبر 2015 -



المصدر: (ALGERIA 2016 , ARTICLE)May 2016(- IMF Country Report No. 16/127, 6.:IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P

شكل رقم: 2- تطور مؤشر الأسعار الجزائر للفترة - جوان 2014/ديسمبر 2015 -

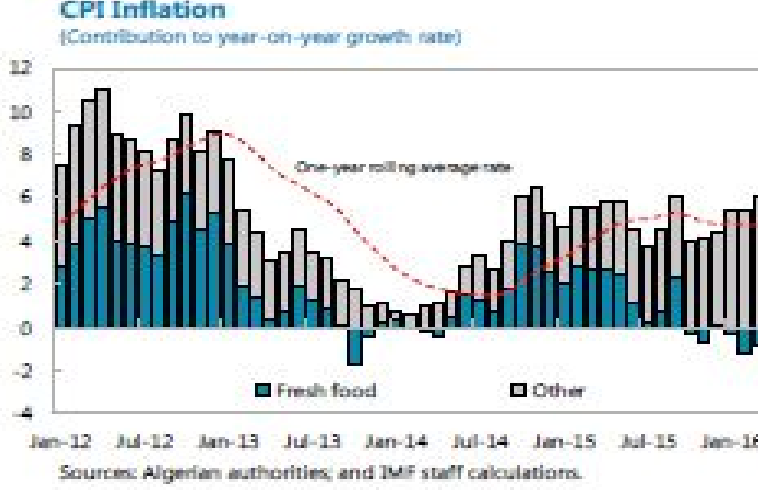


المصدر: (ALGERIA 2016 , ARTICLE)May 2016(- IMF Country Report No. 16/127, 6.:IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P6

كما عرف التضخم قفزة كبيرة في النصف الثاني من سنة 2015 بفعل تزايد أسعار المنتجات غير الغذائية إلى جانب المنتجات الغذائية التي تساهم بشكل كبير في تنامي معدل التضخم و الشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم: 3- مساهمة أسعار كل من المنتجات الغذائية و غير الغذائية في تنامي معدل التضخم – جوان 2012/جوان 2016

Inflation picked up in 2015, mainly driven by non-food items during the second half of the year.



المصدر: (ALGERIA 2016 , ARTICLE)May 2016(- IMF Country Report No. 16/127, :IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P7.

1-2- النمو و مكوناته:

عرف الاقتصاد الجزائري نموا مستقرا على مدى سنوات حيث يبين الشكل التالي انقسام مكونات نمو الاقتصاد الوطني إلى منتجات المحروقات و منتجات خارج المحروقات، و التذبذب واضح تماما فيما يتعلق بمداخيل الدولة من المحروقات و التي تنخفض حسب الشكل رقم : 4 ، إلى مستويات دنيا قياسية خلال سنتي 2014 و 2015 و إلى غاية اليوم، مع ثبات واضح فيما يتعلق بالمداخيل من خارج المحروقات و التي كان تراجعها طفيفا منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2015، و هو ما يؤدي بنا إلى ثلاثة استنتاجات أساسية:

* قلة فعالية الجهود التي بذلت فيما يتعلق بتنمية المداخيل خارج المحروقات، من خلال تنويع الاقتصاد الجزائري.

* تلقي الاقتصاد الجزائري صدمة قوية نتيجة انسحاق مداخيل الدولة من مبيعات البترول، حيث يبين الشكل رقم: 4 الانخفاض الكبير لتلك المداخيل.

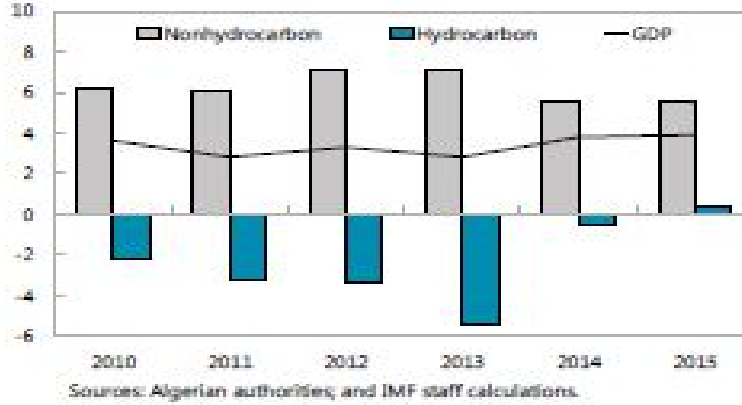
* استمرار وتيرة النمو من خلال ما يبينه منحنى (GDP)، و هو ما يعكس وجود احتياطات مهمة صرفت و لازلت تصرف للحفاظ على مستوى النمو و هو أنحك كاهل الدولة و يهدد بتقلبات اقتصادية مستقبلا.

* يطرح التساؤل حول طبيعة الاحتياطات المصروفة و التي يفترض أن تكون متأتية من موارد الدولة الضريبية في أغلب نسبتها و لا يمكن أن يتم ذلك إلا في وجود اقتصاد مهيكّل قادر على الإنتاج، التصدير و توفير الموارد.

شكل رقم: 4- نمو في موارد المحروقات و خارجها -2010/جوان 2015 -

The hydrocarbon sector rebounded as new fields came on stream, while nonhydrocarbon growth was steady.

Hydrocarbon and Nonhydrocarbon Growth
(Percent)



المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016 , ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P:7.

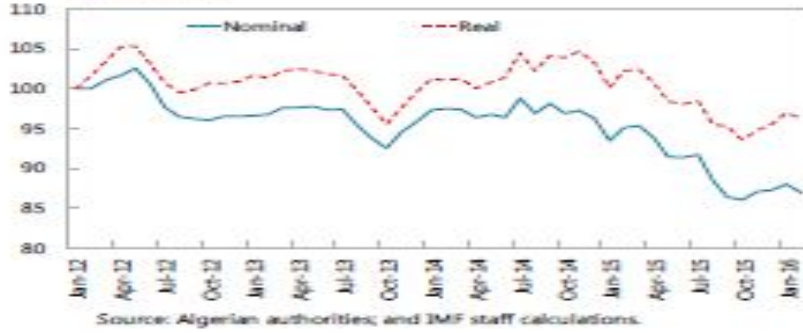
1-3- سعر الصرف و وضعية التجارة الخارجية:

- إن الشكل رقم 5: يبين التراجع الكبير لقيمة الدينار بين السنوات 2012 و 2016، و هذا التراجع الرهيب في قيمة العملة الوطنية يعكس ضعف التجارة الخارجية الوطنية و يبين جملة من الحقائق نذكر منها:
- تراجع قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يقود إلى جعل المنتجات الوطنية أكثر تنافسية، إلا أن وضعية التجارة الخارجية الجزائرية و المبينة في العنصر السابق تعكس ارتباط هذه الأخيرة بمواد مصدرة لا دخل للمعاملات الثنائية في تحديد أسعارها و كمياتها بل يتم تصدير تلك المنتجات في إطار عقود، بكميات محددة و بأسعار دولية، و هو ما يعكس قلة تأثير تدني قيمة العملة الوطنية على الصادرات الوطنية المرتكزة أساسا على شعاع المحروقات.
 - تزايد تراجع قيمة العملة الوطنية يعكس ضعفا هيكليا في صادرات الاقتصاد الوطني.
 - تراجع قيمة العملة الوطنية كان من شأنه أن يقود إلى تراجع الواردات باعتبار أنها أصبحت أغلى من ذي قبل، إلا أن الملاحظ هو مقاومة هذه الواردات لعملية الضغط و التقليل و هذا يؤدي إلى التساؤل عن أسباب هذه المقاومة عن طبيعتها و كيفية تحييدها للسماح بعودة توازن الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري.

شكل رقم: 5- تطور سعر الصرف الاسمي و الحقيقي -2015/2012 -

Both the nominal and real effective exchange rates weakened for most of 2015.

Effective Exchange Rate
(Jan 2012=100)



المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016 , ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P:7.

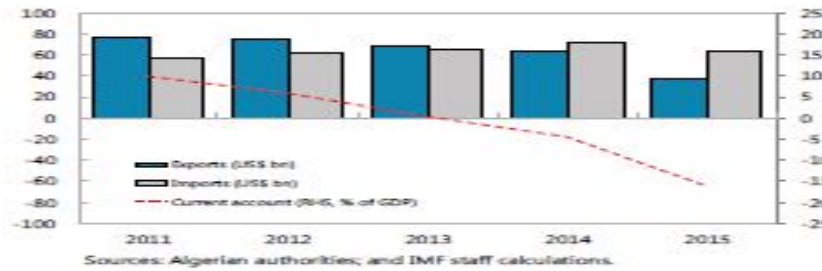
و الشكل رقم: 6 يبين بوضوح تدهور الميزان التجاري و تراجع الاحتياطات الوطنية، كما يلاحظ المقاومة الواضحة للواردات لعملية الضغط المتواصل من طرف الحكومة، و هو ما يؤكد وجود عجز ذو طبيعة هيكلية يتطلب علاجه إجراءات راديكالية باتجاهين اثنين:

- الاتجاه الأول يتمثل في ضغط النفقات و الواردات بشتى أنواعها و بشكل واضح و فوري، من خلال إجراءات سريعة و دقيقة الأهداف.
- الاتجاه الثاني يتمثل في الرفع من إيرادات الدولة غير تلك المتأتية من مبيعات المحروقات.

شكل رقم: 6- تطور وضعية الميزان التجاري -2015/2011-

The current account balance continued to deteriorate as hydrocarbon exports fell.

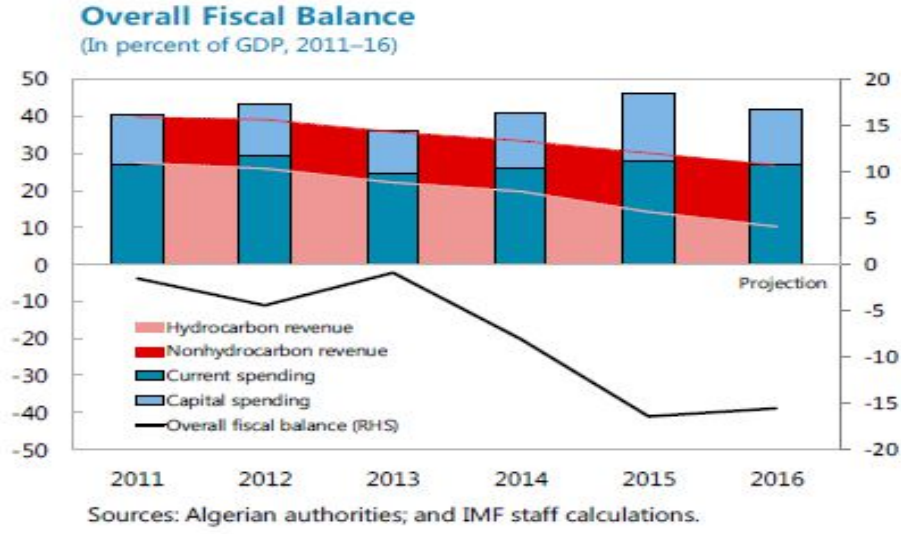
Current Account



المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016 , ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P:7.

1-4- تدهور الموارد الجبائية:

شكل رقم: 7- تطور ميزان الجبائية- 2016/2011



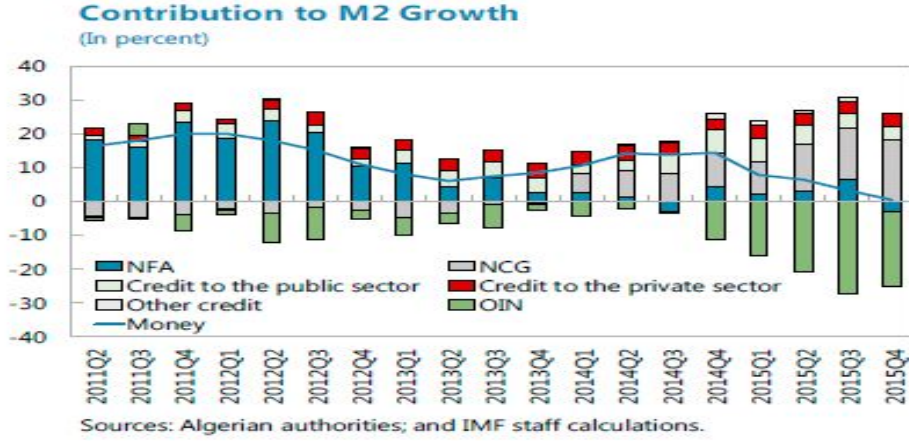
المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016 , ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P:8.

كما هو مبين في الشكل رقم: 7 ، يلاحظ تراجع كبير للمداخيل المرتبطة بصاردات المحروقات، يصاحبها تراجع في مداخيل الموارد من خارج المحروقات، في الوقت نفسه يلاحظ ثبات في النفقات تحول إلى تنامي في سنتي 2015 و 2016 ، و هو ما يعكس تأخرا في التعاطي مع الأزمة الناجمة عن تراجع أسعار البترول و ما يفسر ذلك جزئيا هو توقعات الحكومة الجزائرية برجوع ارتفاع الأسعار إلى مستويات مقبولة ميزانيا و هو ما لم يتحقق على أرض الواقع، كما يبين الشكل العمق الخطير الذي بلغه ميزان الموارد الجبائية، حيث بلغ مستويات قياسية في سنة 2015، مما يدل على ضعف واضح في البنية الاقتصادية الوطنية من حيث قدرتها على توفير مداخيل جبائية مستدامة و ذات وفرة يعول عليها في دعم الوتيرة التنموية.

1-5- عرض النقود و تطور الكتلة النقدية:

فيما يتعلق بعرض النقود نلاحظ من خلال الشكل رقم : 8 ، أن التراجع الكبير في مداخيل الدولة أثر سلبا على الموجودات النقدية، مما أدى إلى تراجع دور النقود كمحرك لعجلة التنمية، كما يوضح الشكل رقم : 9 ، الصعوبة البالغة التي يواجهها المتعاملون للحصول على التمويل، و هو ما يدعم فرضية التمويل داخل أروقة منظومة التمويل المخطط لها من طرف الدولة من خلال جملة من الأجهزة الحكومية ، CNAC, ANGEM, ANSEJ, ANDI ، حيث أن المتعاملون الاقتصاديون يجدون صعوبة بالغة في الحصول على الأموال من خارج هذه المؤسسات.

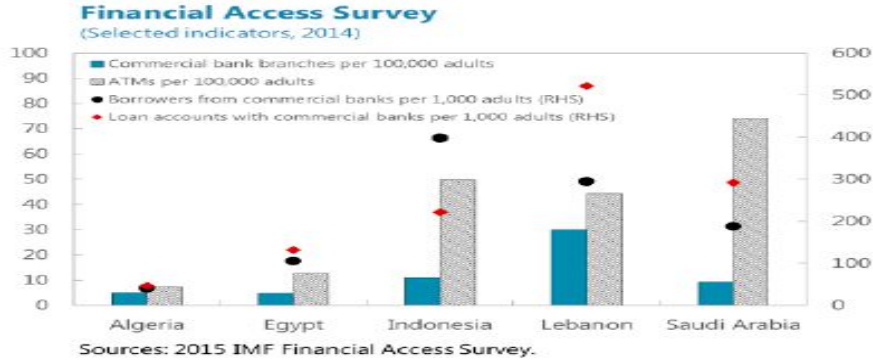
شكل رقم: 8- مساهمة الكتلة النقدية في النمو 2015/2012.



المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016 , ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P:9.

شكل رقم: 9- شكل مقارن لسهولة الحصول على التمويل بين البلدان العربية .

Financial services remain underdeveloped.



المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016 , ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P:9.

2- معوقات الإقلاع الاقتصادي الجزائري من وجهة نظر خبراء الـ FMI:

بعدما تطرقنا إلى شرح و توصيف الوضعية الاقتصادية الحالية للجزائر و التي تبين تراجع رهيبا في موارد الدولة و انفلاتا في المؤشرات الكلية، سنحاول فيما يلي تسليط الضوء على معوقات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر من وجهة نظر خبراء صندوق النقد الدولي.

2-1- قلة المؤسسات الاقتصادية و عدائية مناخ الأعمال :

يشير خبراء صندوق النقد الدولي إلى وجود قيود عديدة و صلبة أمام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، حيث أن مناخ الأعمال الذي ينبغي أن يسهل انبعاث و حياة المشاريع الجديدة يتسم بالتعقيد و الحدة و العدائية، و الشكل رقم: 10 يوضح

جملة القيود المحيطة بالمؤسسات الاقتصادية و يبين بوضوح ضعف توقع الجزائر مقارنة بمستويات الأداء المثلى في مجال تهيئة مناخ الأعمال.

شكل رقم: 10- مؤشرات حرية الاقتصاد و ملائمة مناخ الأعمال.

The economy is characterized by a dominant public sector, heavy regulations, and barriers to trade and investment.



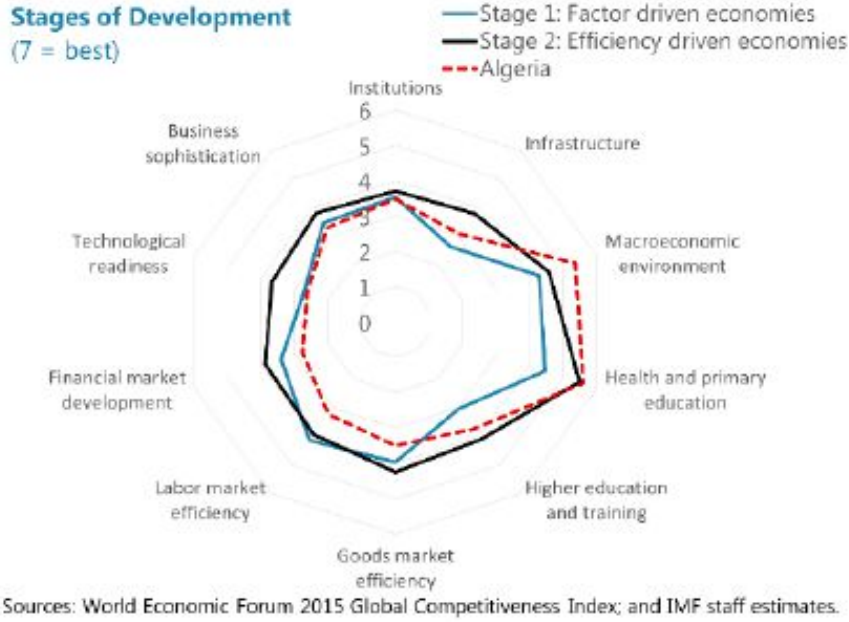
المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016 , ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P:17.

من الشكل رقم: 10 تتضح جمل من القيود التي أدت إلى تردي مناخ الأعمال في الجزائر، و على مهندسي السياسات التنموية العمل على تذليل هذه العقبات، حيث نجد على رأس تلك القيود كثرة التدخل و التعديل في الكثير من المجالات الاقتصادية، قيود التجارة الخارجية خاصة فيما يتعلق بنسب الحصص في رأس المال - القاعدة 49/51- و قاعدة تحويل الأرباح....، تأتي سهولة الحصول على النقود كأحد القيود الأساسية، يليها النظام القانوني و منظومة حماية حقوق الملكية....، إضافة إلى تضخم الجهاز الإداري على جميع المستويات و أولها الحكومة، مما يرفع من درجة تعقيد المعاملات الإدارية و يكلف المتعاملين الكثير من الوقت و المال و الجهد و يفتح المجال واسعا أمام المساومات و السلوكيات الإستراتيجية.

2-2- ضعف سوق العمل و السوق المالي:

شكل رقم: 11- ضعف سوق العمل و السوق المالي بالجزائر.

Algeria's labor and financial markets are particularly weak compared to other economies.



المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016 , ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P:17.

الشكل رقم : 11 يعكس التوقع السيئ للاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بسوق العمل بداخله و بالسوق المالي، حيث تبين المؤشرات المعتمدة ضعف هاذين السوقين مقارنة بدول أخرى، حيث نجد جملة من النقائص التي نورها فيما يلي:

- بدائية المعاملات و قلة تواترها.
 - ضعف الاستعداد التكنولوجي للإحاطة بمستويات عليا من المعاملات و بأحجام كبرى من السلع و الخدمات.
 - ضعف السوق المالي و قلة عمقه التمويلي.
 - ضعف نجاعة الأسواق.
 - ضعف نظام التعليم العالي و التدريب.
 - ضعف التشريعات المحفزة على الاستثمار و قلة شفافيتها.
 - ضعف البنى التحتية.
- إن المتتبع لجملة النقائص المذكورة و المشار إليها في الشكل رقم : 11 يدرك الأهمية القصوى لسوقي رأس المال و العمل و ما ينبغي أن يرافقه من إطار تكنولوجي و تشريعي، كما تجدر الإشارة إلى الأهمية القصوى التي تكتسيها الشفافية و العدالة في تكريس إقلاع اقتصادي حقيقي.

2-3- ضحالة السوق المالي و النقدي :

من المعروف أن الأموال هي عصب الحياة الاقتصادية و شريان المعاملات، فإذا ما تبين أن اقتصادنا يعاني من قلة الأموال و من ضحالة العمق المالي للأسواق بداخله أدركنا الضعف الذي يعتري المعاملات الاقتصادية و الصعوبة البالغة التي يواجهها المقاولون و أصحاب المشاريع في إيجاد تمويلات بعيدة عن الإجراءات البيروقراطية و عن القيود الإدارية.

شكل رقم: 12- ضحالة السوق المالي و النقدي في الجزائر.

Capital markets are nascent.



المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016, ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P:17.

3- السيناريوهات المحتملة أمام الاقتصاد الجزائري:

قدم خبراء صندوق النقد الدولي ثلاث سيناريوهات محتملة الحدوث أمام الاقتصاد الجزائري، حيث كان لكل سيناريو مواصفات و نتائج تقدمها فيما يلي قبل أن نشير في نهاية مداخلتنا هذه إلى نقط محورية حالت بالأمس و لازلت تحول اليوم نحو المضى قدما باقتصادنا نحو التقدم و الرقي.

3-1- سيناريو عدم التحرك:

يفترض هذا السيناريو عدم تحرك السلطات الجزائرية إزاء التغيرات الجذرية في موارد الدولة و ما نجم عنها من عجز هيكلي، فحسب الخبراء سيؤدي هذا الخيار إلى تنامي كتلة الأجور بما يفوق بشكل كبير القدرات الإنتاجية الضعيفة للاقتصاد و هو ما يقود إلى تزايد رهيب في الطلب العام من دون قدرة على تلبية من ناحية العرض، و في ظل تناقص الموارد الخارجية- مبيعات المحروقات- و قلة الموارد الداخلية - الحصيلة الضريبية- سيتنامى العجز الميزاني للدولة و في حال انتهاء احتياطات الصرف سيكون الطريق حتميا نحو استدانة خارجية مع شروط تصحيح هيكلي، ستكون أسوء من تلك التي عرفناها في تسعينيات القرن الماضي.

3-2- سيناريو الحد الأدنى من الإجراءات:

في هذا السيناريو يقدر الخبراء أن السلطات ستلجأ إلى حد أدنى من الإجراءات الاستدراكية و التصحيحية، و منها ما يلي:

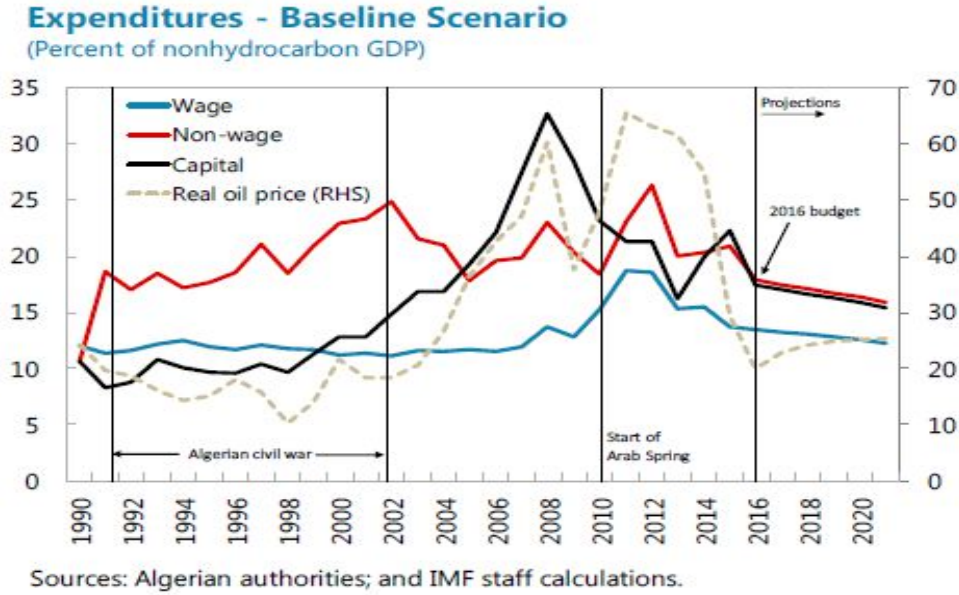
- سياسة جبائية توسعية.

- تعديل هيكلتي للاقتصاد، فتح رؤوس أموال، خوصصة، تسريح، تقديم أولوي للقطاعات فيما يتعلق بالنفقات....

- تخفيض لقيمة العملة - تعديل سعر الصرف الحقيقي -

و كنتيجة لهذه الإجراءات ستتناقص الأجور إلى ما قبل مرحلة الربيع العربي، أين ستعرف الميزانية العامة للدولة انفرجا، مما سيمكن على المدى المتوسط من إلغاء العجز الميزاني، خاصة مع تنامي الحصيلة الجبائية الناجمة عن تحسن الأداء الاقتصادي بفعل إجراءات التصحيح الهيكلي.

شكل رقم: 13- سيناريو الحد الأدنى من الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الجزائري.



المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016 , ARTICLE

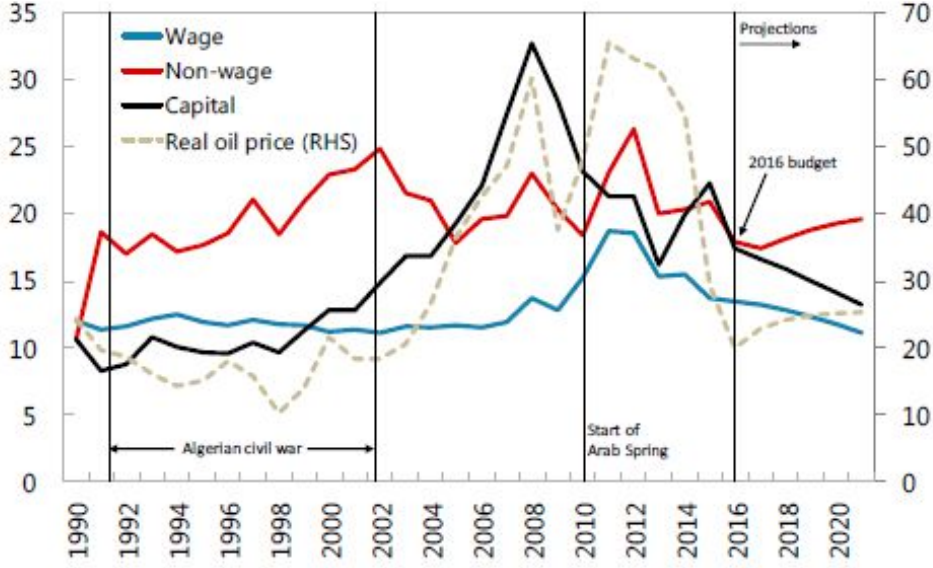
IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P:31.

3-3- سيناريو الإصلاح الجريء:

يفترض هذا السيناريو إقدام السلطات على إصلاحات جريئة و لكنها أكثر فعالية، حيث يفترض أن تقوم الحكومة بفرض المزيد من الضرائب و توسعة الأوعية الضريبية، إضافة إلى تخفيض في قيمة العملة و بعث جملة من الإصلاحات الهيكلية الواضحة الأهداف و سريعة التنفيذ، كل هذه الإجراءات يفترض أن تقود إلى تحسن مداخيل الدولة و تراجع العجز الميزاني العام.

شكل رقم: 14- سيناريو الإصلاح الجريء للاقتصاد الجزائري.

Expenditures - Ambitious Scenario (Percent of nonhydrocarbon GDP)



Sources: Algerian authorities; and IMF staff calculations.

المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016 , ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P:31.

مما سبق يتضح أن الوضعية الاقتصادية في الجزائر ليست بالمتينة و لا بالمستقرة، و عليه فإن التحرك السريع لتفادي الغرق في المزيد من القيود أصبح ضرورة و حتمية، حيث أن وضعية مشابهة مر بها الاقتصاد الجزائري في تسعينات القرن الماضي أدت إلى تفاقم المشاكل و تعدد أبعاد الأزمة حيث راحت هذه الأخيرة تكتسب أبعادا أخرى غير البعد الاقتصادي، فأصبح هناك بعد اجتماعي و من ثمة بعد سياسي و أخيرا بعد أمني.

و لعل ما يثير القلق في تشخيص خبراء صندوق النقد الدولي يتمثل في أزمة الثقة التي يمكن أن تنجم عن عدم التدخل أو التدخل غير الكافي أو المتأخر، و عليه فلا بد من التحرك قبل أن يصبح عدم التحرك ناجما عن عدم قدرة و انعدام في الحلول و ليس عن سوء في التقدير.

4- آثار السيناريوهات المحتملة على النمو عموما، على النمو خارج المحروقات و على الموارد الجبائية:

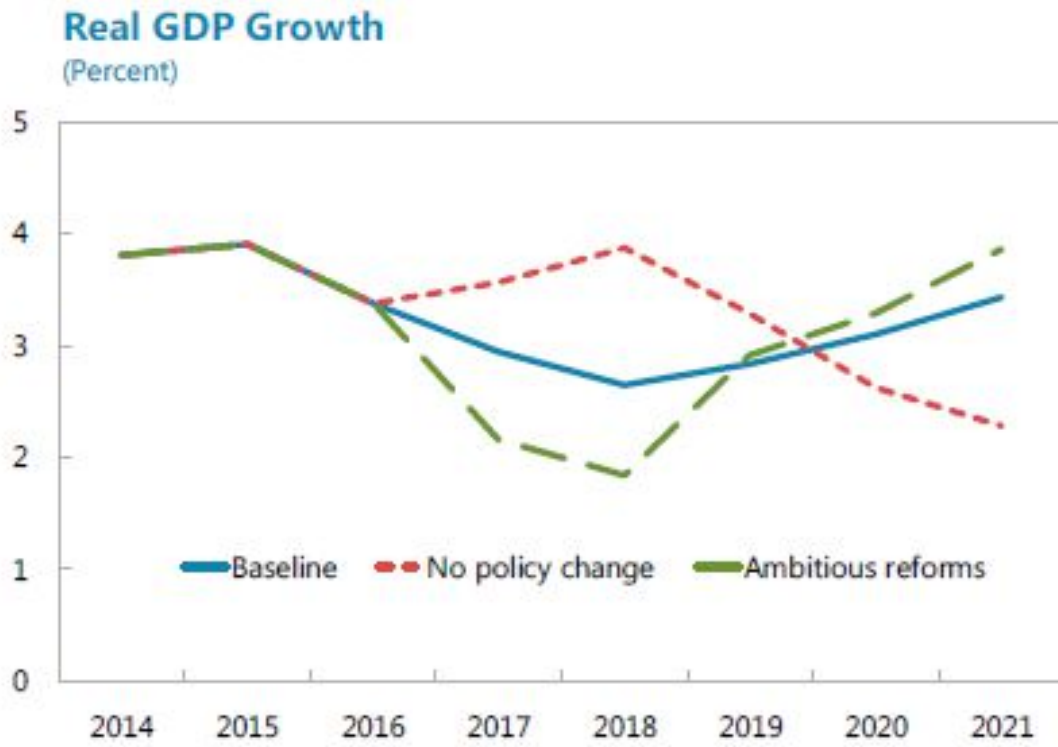
في هذا العنصر الأخير سنحاول تبيان الآثار المحتملة للسيناريوهات الثلاثة على النمو عموما، على النمو خارج المحروقات و على الموارد الجبائية.

بالنسبة لسيناريو عدم التحرك يقدر الخبراء تأثيره على النمو بشكل سلبي و متواصل إلى غاية سنة 2021، في حين أن سيناريو الحد الأدنى من الإجراءات من شأنه أن يجر النمو نحو التناقص في مرحلة أولى و ذلك تقريبا إلى غاية سنة 2018 ثم يبدأ النمو من جديد بشكل تدريجي و محدود، أم السيناريو الجريء فيقدر الخبراء تسببه في تراجع النمو إلى غاية سنة 2018 و ربما بداية سنة 2019 و بمستويات تراجع حادة، إلا أن وتيرة تصاعد النمو و انطلاقاته ستكون بشكل عال انطلاقا من سنة 2019، و الشكل رقم : 15 يوضح ذلك.

أما فيما يتعلق بالنمو خارج المحروقات فالشكل رقم : 16 يبين أن أسوء السيناريوهات هو عدم التحرك حيث سينجر عن ذلك تراجع كبير و مستمر في معدل النمو خارج المحروقات، بينما يفترض أن يؤدي السيناريو الثاني إلى تزايد في معدلات النمو ابتداء من سنة 2018 و لكن أفضل النتائج يقدمها السيناريو الجريء حيث سيؤدي إلى معدلات نمو معتبرة انطلاقا من سنة 2019.

الشكل رقم : 17 يفيد بأن تجاهل الوضعية سيؤدي إلى بقاء الموارد الجبائية على ما هي عليه في حين أن إتباع إجراءات جريئة من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الموارد الجبائية على المدى المتوسط.

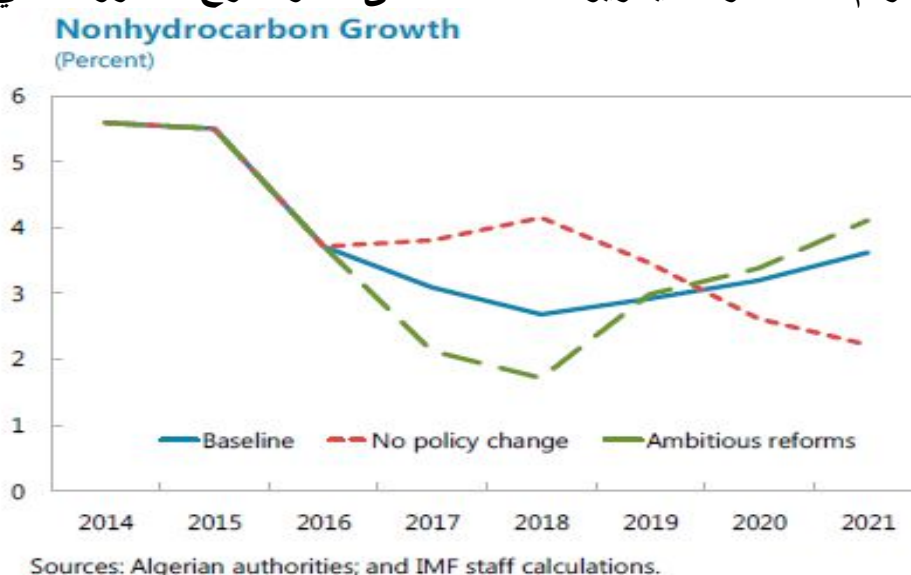
شكل رقم: 15- أثر السيناريوهات الثلاثة على النمو الاقتصادي العام في الجزائر.



Sources: Algerian authorities; and IMF staff calculations.

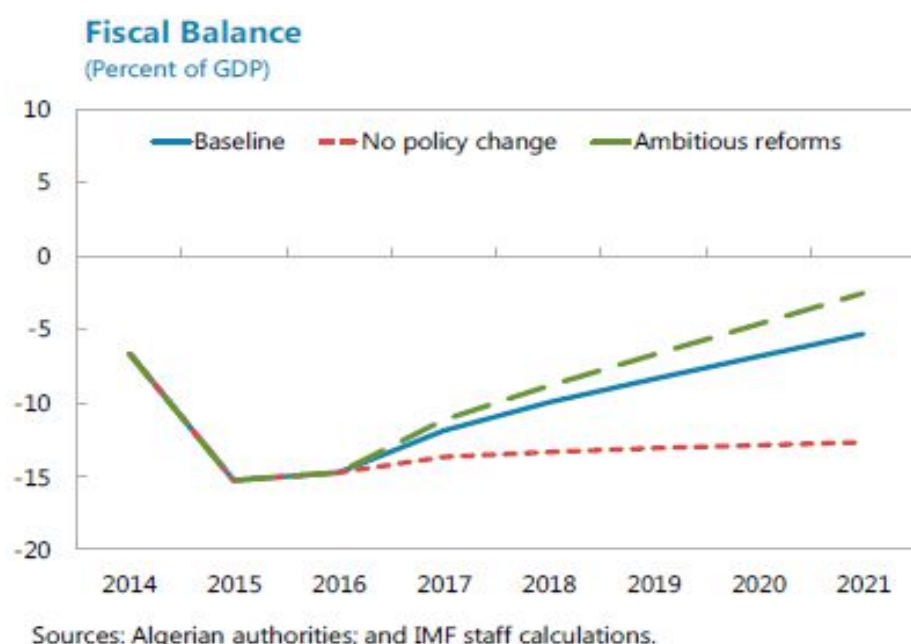
المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016, ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P:33.

شكل رقم: 16- أثر السيناريوهات الثلاثة على النمو خارج المحروقات في الجزائر.



المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016 ,
ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF
REPORT, P:33.

شكل رقم: 17- أثر السيناريوهات الثلاثة على الميزان الجبائي في الجزائر.



المصدر: IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016 ,
ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF
REPORT, P:33

خلاصة:

لقد مكنا تقرير صندوق النقد الدولي ذو الرقم: **No. 16/127** ، من إعطاء صورة واضحة المعالم عن الوضعية المتأزمة التي يمر بها اقتصاد البلاد و عن مختلف السيناريوهات التي يمكن إتباعها و عن مخلفات و تبعات كل سيناريو، إن جملة الإصلاحات المشار إليها من طرف خبراء صندوق النقد الدولي و إن كانت حسب رأينا صائبة في الكثير من الأحيان، إلا أننا نود الإشارة إلى نقطة أساسية فيما يتعلق بعملية الإصلاح الاقتصادي من خلال إحداث تغييرات جذرية هيكلية على الاقتصاد الوطني، هذه النقطة تتعلق بما يسمى 'بمقاومة التغيير'.

إن اقتصاد ما، مهما علت درجات أدائه و مستويات إنتاجه ما هو في النهاية إلى تقاطع لمجموع من المصالح الكبرى، بين متعاملين اقتصاديين، صناعيين، مستهلكين، و حكومات متعاقبة، و إن التوجه نحو بنية اقتصادية أخرى إنما هو إعادة لتوزيع تلك المكاسب الاجتماعية كانت أم سياسية أم اقتصادية، و هو ما لن تقبل به أطراف المعادلة إن تعرضت مصالحهم إلى أي تهديد من أي شكل كان.

و السؤال المطروح عندها :

كيف السبيل إلى التقليل من مقاومة الإصلاح بما يمكن من إعادة رسم خريطة الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يجعله متوازنا ، قويا و تنافسيا؟
المصادر و المراجع:

IMF Country Report No. 16/127, (May 2016), ALGERIA 2016 , ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, P:.

